

مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

مؤشر PMI™ يظهر مزيداً من التراجع في أوضاع التشغيل خلال شهر يونيو

النتائج الأساسية:

- عدم الاستقرار السياسي في البلاد يؤدي إلى مزيد من التراجع في الإنتاج والطلبات الجديدة
- تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج لا يزال حاداً
- مخزون المشتريات يتراجع بثاني أقوى معدل له في تاريخ الدراسة

27 شهرًا. كما تراجعت أيضًا أنشطة الشراء، حيث أبلغت الشركات عن تراجع في حجم الطلب. وفي الوقت نفسه قامت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط بتقليل أعداد العاملين لديها. رغم أن معدل فقدان الوظائف كان هامشيًا فقط.

شهدت الأعمال المعلقة في شهر يونيو زيادة للمرة الأولى خلال ثلاثة أشهر لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. ومع ذلك فقد كان معدل تراكم الأعمال المعلقة طفيفًا. حيث أشار 98% من المشاركين إلى عدم تغير مستويات الأعمال المعلقة. وفي الوقت ذاته أدى نقص الوقود والمواد الخام إلى تدهور أداء الموردين.

استمر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج في الزيادة خلال شهر يونيو. مع تسجيل 35% من الشركات لزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج. كما كان إجمالي معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج أعلى من المتوسط العام للدراسة وجاء مدفوعًا بزيادة قوية في أسعار الشراء. وطبقًا للأدلة المتواترة، فقد جاءت زيادة أسعار الشراء مدفوعة بزيادة سعر الدولار. وفي الوقت ذاته شهد متوسط تكاليف التوظيف زيادة هامشية فقط. حيث أشار غالبية أعضاء اللجنة إلى عدم حدوث تغير في متوسط الأجور.

شهدت أسعار المنتجات التي خددها شركات القطاع الخاص الغير المنتجة للنفط في مصر زيادة خلال شهر يونيو. وشهد معدل تضخم الأسعار تراجعًا بالرغم من ذلك. حيث قامت بعض الشركات بتخفيض أسعارها لجذب عملاء جدد.

أظهرت بيانات شهر يونيو لشركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط تراجعًا في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة. وقد زادت مستويات التراجع عما كانت عليه خلال فترة الدراسة السابقة. وبعد الزيادة الهامشية خلال شهر مايو، تراجعت مستويات المخزون أيضًا بشكل ملحوظ وظل إجمالي معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج حادًا.

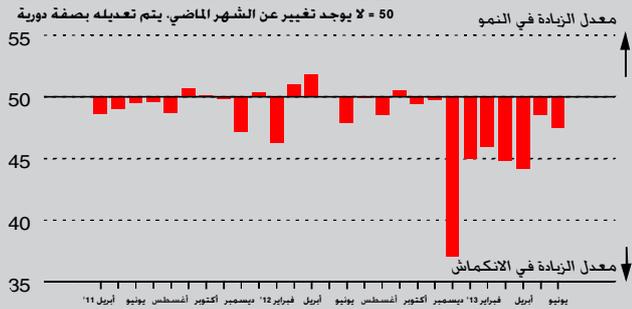
ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات (PMI™). وتشير القراءة الأعلى من 50.0 إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق. في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 إلى وجود تراجع.

استمرت أوضاع التشغيل لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط في التدهور خلال شهر يونيو. مع تسجيل المؤشر الرئيسي 47.5. متراجعًا عن قراءة شهر مايو التي كانت 48.5. كما أشارت بيانات فترة الدراسة الأخيرة إلى تمديد الفترة الحالية لإجمالي التراجع في القطاع إلى تسعة أشهر.

كانت هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في مصر مسؤولة عن الجانب الأكبر من التراجع الأخير في كل من الإنتاج والأعمال الجديدة. وقد تزايدت معدلات التضخم عن الشهور السابقة. كما تراجعت الأعمال الجديدة الواردة من الخارج بوتيرة سريعة. وقد ربط أعضاء اللجنة بين تراجع الطلبات الأجنبية وحالة عدم الاستقرار السياسي.

بعد زيادة هامشية خلال فترة الدراسة السابقة، تراجع مخزون المشتريات خلال شهر يونيو. وبثاني أسرع وتيرة على مدار عمر الدراسة التي بدأت منذ

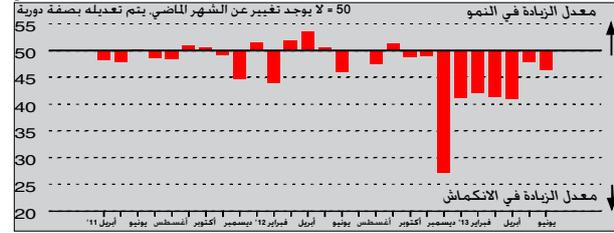
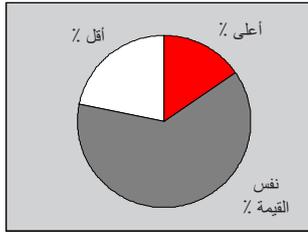
مؤشر مدراء المشتريات لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية (PMI™)



يعتبر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI™) بجمهورية مصر العربية مؤشر مركب تم تصميمه ليعطي نظرة عامة على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص المصري. يتم أخذ المؤشرات من المؤشرات الفردية على نطاق واسع والتي تقيس التغيرات في الإنتاج والطلبات الجديدة، التوظيف، مواعيد تسليم الموردين ومخزون البضائع المشتراة. تشير قراءة مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) التي تسجل أقل من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع عام في الاقتصاد؛ بينما تشير القراءة التي تسجل أعلى من 50.0 نقطة إلى توسع عام. أما القراءة التي تسجل 50.0 نقطة فهي تشير إلى عدم وجود تغيير. كلما زاد الفرق بين القراءة وبين 50.0 نقطة، زاد معدل التغير المسجل من قبل المؤشر. يعتبر PMI™ و Purchasing Managers' Index™ و Markit Economics Limited باسم مسجلة. وتستخدم HSBC العلامات أعلامه بترخيص مسبق. تعتبر Markit وشعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.

مؤشر الإنتاج

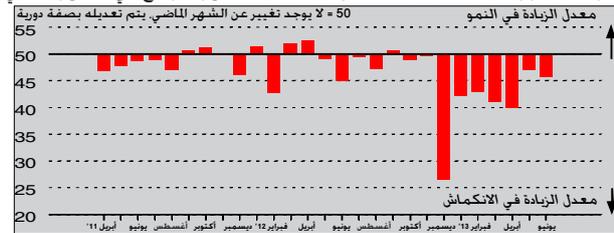
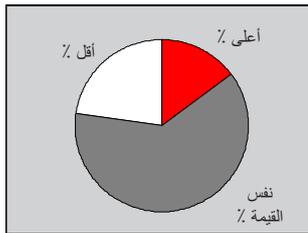
س. يرجى مقارنة معدل الإنتاج/الإنتاجية هذا الشهر مع معدل الإنتاج/الإنتاجية الشهر الماضي.



أبلغت شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط عن مزيد من التراجع في مستويات النشاط خلال شهر يونيو. وقد انضج ذلك خلال تسجيل مؤشر الإنتاج دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. وأظهرت البيانات الأخيرة تراجع الإنتاج للشهر التاسع على التوالي. وربطت الشركات هذا التراجع بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد بشكل أساسي.

مؤشر الطلبات الجديدة

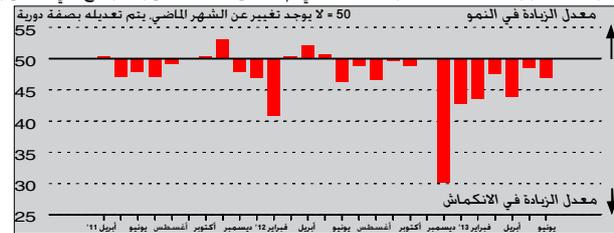
س. يرجى مقارنة مستوى الطلبات الجديدة/العمل الجديد هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



على حُطى الإنتاج. تراجع حجم الطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط خلال شهر يونيو. وذلك للشهر التاسع على التوالي. فقد تسارع معدل التراجع عما كان عليه في شهر مايو. ولكنه كان ثاني أبطأ معدل في 2013 حتى الآن. وطبقاً للأدلة المتوافرة. فقد جاء التراجع الأخير مدفوعاً بتدهور الوضع السياسي وزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج.

طلبات التصدير الجديدة

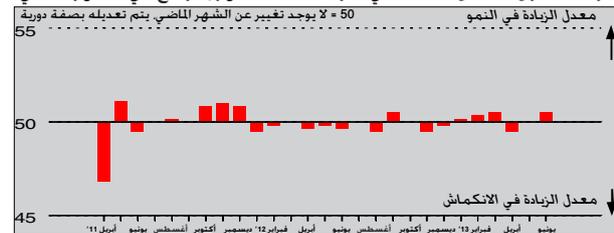
س. يرجى مقارنة مستوى طلبات التصدير الجديدة التي تم تلقيها هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد طلب العملاء من الأسواق الخارجية تراجعاً في شهر يونيو. حيث أبلغ 15% من الشركات عن تراجع في الأعمال الجديدة الواردة من الخارج. وبذلك تكون طلبات التصدير الجديدة قد شهدت تراجعاً للشهر السابع على التوالي. وقد شهد التراجع تسارعاً عما كان عليه في شهر مايو. وعكس التراجع استمرار حالة عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية. طبقاً لما أورده أعضاء اللجنة.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

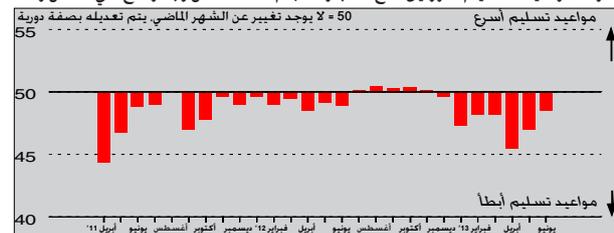
س. يرجى مقارنة مستوى الأعمال المعلقة في شركتكم هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر تراكم الأعمال الذي يتم تعديله موسميًا فوق المستوى المحايد 50.0 في شهر يونيو. مشيرًا إلى زيادة حجم الطلبات الغير المنجزة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. وشهدت الأعمال المعلقة زيادة للشهر الأول منذ شهر مارس. ولكنها كانت مجرد زيادة طفيفة. كما أشير إلى نقص المواد الخام على أنه السبب الرئيسي للزيادة الأخيرة في الأعمال المعلقة.

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

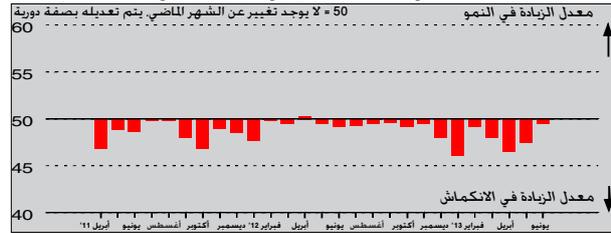
س. يرجى مقارنة مواعيد تسليم الموردين (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت بيانات شهر يونيو زيادة أخرى في متوسط المهل الزمنية لدى القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. ومع ذلك فقد تراجع معدل تدهور المهل الزمنية. وكان الأضعف على مدار ستة أشهر. كما كان نقص الوقود والمواد الخام من بين الأسباب التي أدت إلى تدهور مواعيد تسليم الموردين.

مؤشر التوظيف

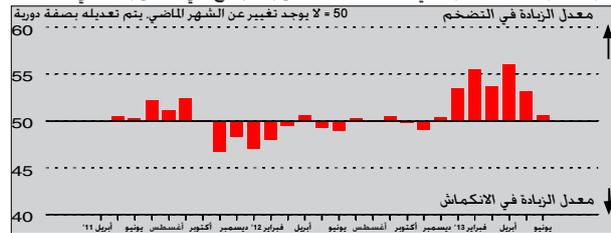
س. يرجى مقارنة مستوى التوظيف في وحدتك بالوضع في الشهر الماضي.



أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة مزيداً من التراجع في أعداد العاملين لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنظف. وبذلك تكون أعداد العاملين قد شهدت هبوطاً للشهر الرابع عشر، وإن كان ذلك هامشياً فقط. حيث أبلغ غالبية المشاركين في الدراسة عن عدم تغير مستويات التوظيف عما كانت عليه خلال فترة الدراسة السابقة.

مؤشر أسعار الإنتاج

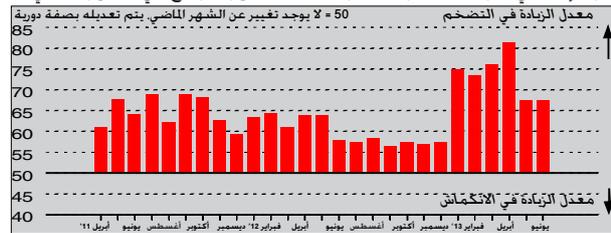
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت أسعار البيع لدى شركات القطاع الخاص المصري ارتفاعاً خلال شهر يونيو، مما أدى إلى تمديد فترة زيادة الأسعار الحالية إلى الشهر السابع. شهد معدل تضخم أسعار المنتجات تراجعاً بالرغم من ذلك، وكان ذلك بأضعف معدل منذ شهر ديسمبر الماضي. وفي حين قامت بعض الشركات بتخفيض أسعارها لجذب المزيد من العملاء؛ فقد كانت زيادة أسعار المواد الخام هي المسؤولة عن الجانب الأكبر من إجمالي الزيادة في أسعار المنتجات.

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

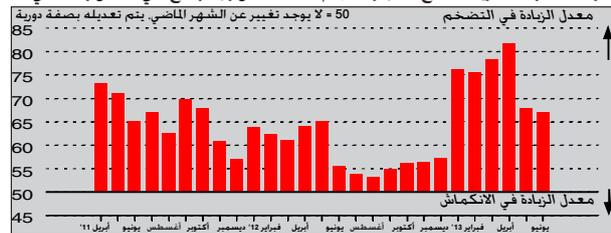
س. يرجى مقارنة إجمالي متوسط سعر المستلزمات هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



سجل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج الذي يتم تعديله موسمياً فوق المستوى المحايد 50.0 نقطة في شهر يونيو، مشيراً إلى زيادة أخرى في تكاليف مستلزمات الإنتاج لدى القطاع الخاص المصري الغير منتج للنظف. وكان معدل التضخم متماثلاً مع بيانات شهر مايو وجاء مدفوعاً بزيادة حادة في أسعار الشراء، في حين شهدت تكاليف التوظيف مجرد زيادة هامشية.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر أسعار الشراء

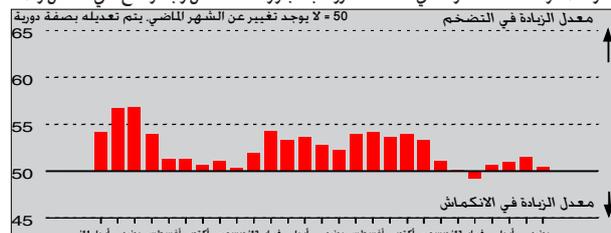
س. يرجى مقارنة سعر مشترياتك (مع اعتبار الحجم) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهد متوسط أسعار الشراء لدى القطاع الخاص المصري زيادة خلال شهر يونيو، حيث أبلغ 34% من أعضاء اللجنة عن زيادة في أعباء التكاليف. وكان معدل التضخم هو المعدل الأضعف منذ ديسمبر الماضي، رغم أنه لا زال قوياً في مجمله. وكانت زيادة سعر الدولار هي العامل الأساسي للزيادة الأخيرة، طبقاً لما أورده أعضاء اللجنة.

تكاليف مستلزمات الإنتاج: مؤشر تكاليف الموظفين

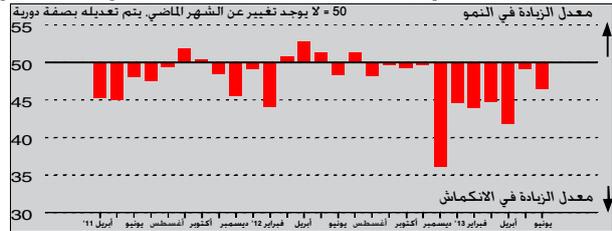
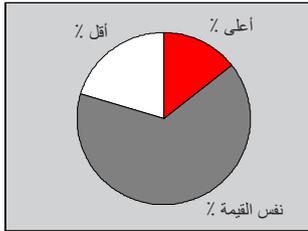
س. يرجى مقارنة متوسط السعر الذي دفعته كرواتب/أجور هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت تكاليف التوظيف التي تدفعها شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنظف زيادة في شهر يونيو، وذلك للشهر الرابع على التوالي، ولكن معدل تضخم الأجور شهد تراجعاً خلال الفترة الأخيرة وكان هامشياً في مجمله. وقد أبلغ غالبية أعضاء اللجنة عن عدم حدوث تغير في الرواتب، مع إبلاغ 4% من الشركات عن زيادة تكاليف التوظيف.

مؤشر عروض الشراء

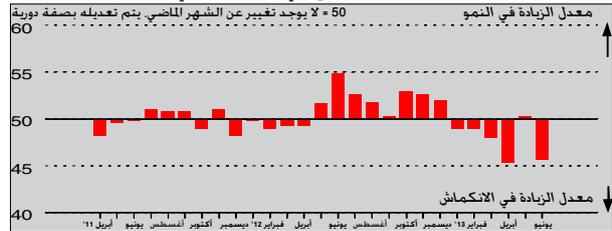
س. يرجى مقارنة كمية العناصر التي تم شرائها (بالوحدة) هذا الشهر بالوضع في الشهر الماضي.



شهدت أنشطة الشراء لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط هبوطاً في شهر يونيو، حيث أشار 20% من الشركات إلى تراجع في كميات الشراء. وشهد الشراء تراجعاً للشهر الحادي عشر على التوالي، رغم أن التراجع الأخير كان ثاني أبطأ تراجع في سبعة أشهر. وربط الكثير من الشركات انخفاض أسعار الشراء إلى تراجع حجم الأعمال الجديدة الواردة.

مؤشر المخزون من المشتريات

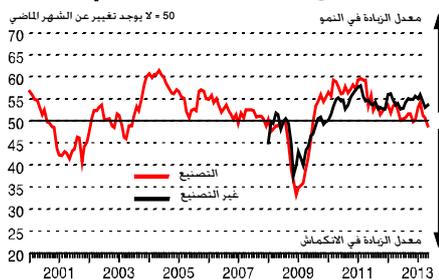
س. يرجى مقارنة مخزون المشتريات (بالوحدة) بالوضع في الشهر الماضي.



بعد زيادة هامشية خلال شهر مايو، تراجع مخزون المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الأخرى لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط خلال شهر يونيو. كان معدل الاستنزاف قوياً. وكان ثاني أسرع معدل على مدار الدراسة التي بدأت منذ 27 شهراً. وقد ربط أعضاء اللجنة بين تراجع مخزون الإنتاج بصفة أساسية وتراجع مستويات العمل.

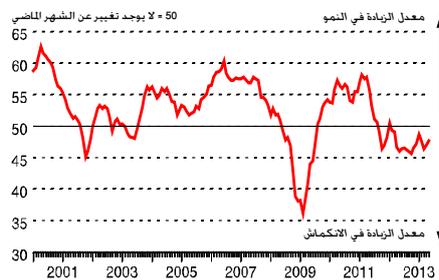
مؤشرات PMITM الدولية

قطاع الصناعات والخدمات الأمريكي



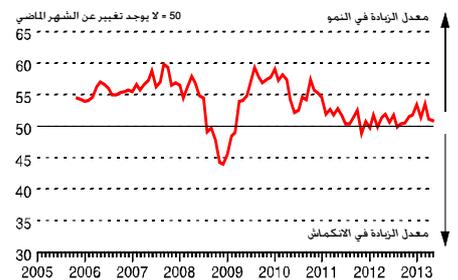
المصدر: معهد إدارة الإمداد (ISM).

المؤشر المركب لمنطقة اليورو



المصدر: Markit.

المؤشر المركب للسوق الصينية



المصدر: HSBC, Markit.

أشارت بيانات مؤشر معهد إدارة التوريدات (ISM) الأمريكي للتصنيع في شهر مايو إلى وجود انكماش، حيث سجل المؤشر الرئيسي 49.0 بتراجع عن قراءة أبريل 50.7. كانت قراءة شهر مايو هي القراءة الأضعف في ستة أشهر. في الوقت ذاته، استمرت أوضاع التشغيل في القطاع الغير الصناعي في التحسن. مع تسجيل المؤشر الرئيسي 53.7 بارتفاع طفيف عن قراءة شهر أبريل التي كانت 53.1.

بعد الصعود من 46.9 في شهر إبريل إلى 47.7 في شهر مايو، يكون الانكماش الاقتصادي في منطقة اليورو قد شهد تراجعاً للشهر الثاني على التوالي خلال شهر مايو. وشهدت معدلات التراجع انخفاضاً في كل من إنتاج قطاع الصناعات والنشاط التجاري لدى قطاع الخدمات، ووصلت إلى الشهر الخامس عشر والشهر الثالث على التوالي.

أظهرت بيانات مؤشر HSBC PMITM المركب (الذي يغطي قطاعي الصناعات والخدمات) توسعاً طفيفاً في الإنتاج خلال شهر مايو. سجل مؤشر الإنتاج المركب في الصين 50.9، منخفضاً عن قراءته في شهر أبريل 51.1، وأشار بذلك إلى التوسع الأضعف في النشاط التجاري منذ أكتوبر الماضي.

ملاحظات على البيانات وطريقة العرض

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMITM) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمستقلين التنفيذيين في أكثر من 350 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد جمهورية مصر العربية. بما في ذلك التصنيع والخدمات، والإبشاء، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير. إن وجد. في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. يعرض «التقرير» لكل مؤشر من المؤشرات النسبية الشهرية التي توضحها كل إجابة. وصافي التغيير بين رقم أعلى/أفضل التغيير وأقل/أسوأ الإجابات. ومؤشر «الانتشار». وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية. إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى «نفس القيمة».

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMITM) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية المستمدة من استبيانات الشراء والإمداد التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الناتج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15. مخزون العناصر التي تم شرائها - 0.1. مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب بوضوح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقم ماركييت Markit بتعديل بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر الأول، في حين يمكن إعادة النظر في عوامل التعديل الموسمية من حين لآخر وفقاً لما يقتضيه الأمر الذي سيؤثر على سلسلة البيانات التي يتم تعديلها بصفة موسمية.

تحذير

تمتلك Markit Economics Limited حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي (PMITM) لشركة HSBC جمهورية مصر العربية. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح. يتضمن على سبيل المثال لا الحصر النسخ أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' IndexTM و (PMITM) علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited. وتستخدم HSBC العلامات أعلاه بترخيص مسبق. تعتبر Markit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.